

الجمعية العامة الدورة الثانية والستون  
البند ٤٠ من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

[بناء على تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار  
(اللجنة الرابعة) (A/62/412)]

## ١١٧/٦٢ - مسألة كاليديونيا الجديدة

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في مسألة كاليديونيا الجديدة،

وقد درست الفصل المتعلق بكاليديونيا الجديدة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة<sup>(١)</sup>،

وإذ تؤكّد من جديد حق الشعوب في تقرير المصير على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تشير إلى قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ و ١٥٤١ (د - ١٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠،

وإذ تلاحظ أهمية التدابير الإيجابية التي تتخذها السلطات الفرنسية في كاليديونيا الجديدة، بالتعاون مع جميع قطاعات السكان، من أجل تعزيز التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الإقليم، بما فيها التدابير المتخذة في مجال حماية البيئة والإجراءات المتعلقة بتعاطي المخدرات والاتجار بها، وذلك بهدف تهيئة إطار لتقدم الإقليم سلمياً نحو تقرير المصير،

وإذ تلاحظ أيضاً، في هذا السياق، أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنصفة والحوار المستمر فيما بين الأطراف المعنية في كاليديونيا الجديدة في التحضير لعملية تقرير المصير في كاليديونيا الجديدة،

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ٢٣ (A/62/23)، الفصل الثامن.

وإذ تلاحظ مع الارتياح تكثيف الاتصالات بين كاليدونيا الجديدة والبلدان المجاورة في منطقة جنوب المحيط الهادئ،

١ - ترحب بالتطورات الهامة التي حدثت في كاليدونيا الجديدة منذ توقيع ممثلي كاليدونيا الجديدة وحكومة فرنسا اتفاق نومييا المؤرخ ٥ أيار/مايو ١٩٩٨<sup>(٢)</sup>؛

٢ - تحث جميع الأطراف المعنية على مواصلة حوارها بروح من التآلف، في إطار اتفاق نومييا، لصالح شعب كاليدونيا الجديدة بأسره؛

٣ - تلاحظ الأحكام ذات الصلة من اتفاق نومييا الرامية إلى أخذ هوية الكاناك في الاعتبار على نطاق أوسع في التنظيم السياسي والاجتماعي لكاليدونيا الجديدة، وترحب، في هذا السياق، بموافقة مجلس نواب الإقليم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ على إنشاء أول أكاديمية للكاناك تهدف إلى صون اللغات واللهجات الأصلية؛

٤ - تعترف بأحكام اتفاق نومييا المتعلقة بمراقبة الهجرة وحماية العمالة المحلية، وتلاحظ أن البطالة لا تزال مرتفعة فيما بين الكاناك وأن تعيين عمال المناجم الأجانب لا يزال مستمرا؛

٥ - تلاحظ الشواغل التي أعربت عنها مجموعة من الشعوب الأصلية في كاليدونيا الجديدة بشأن نقص تمثيلها في الهيئات الحكومية والاجتماعية للإقليم؛

٦ - تحيط علما بالأحكام ذات الصلة من اتفاق نومييا التي تنص على إمكانية أن تصبح كاليدونيا الجديدة عضوا أو عضوا منتسبا في منظمات دولية معينة، مثل المنظمات الدولية في منطقة المحيط الهادئ والأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة العمل الدولية، وفقا لأنظمة هذه الهيئات؛

٧ - تلاحظ أن موقعي اتفاق نومييا قد اتفقوا على توجيه انتباه الأمم المتحدة إلى التقدم المحرز في عملية التحرير؛

٨ - تذكّر بالدعوة لزيارة كاليدونيا الجديدة التي وجهتها الدولة القائمة بالإدارة، لدى إنشاء المؤسسات الجديدة، إلى بعثة معلومات تتألف من ممثلين عن بلدان منطقة المحيط الهادئ؛

(٢) A/AC.109/2114، المرفق.

- ٩ - **ترحب** بتقوية الروابط بين كاليديونيا الجديدة والاتحاد الأوروبي، وتلاحظ المساعدة المقدمة من صندوق التنمية الأوروبي في أوجه التنمية المتعلقة بالهياكل الأساسية والثقافة والموارد البشرية، بما يشمل برامج التدريب المهني؛
- ١٠ - **تهيب** بالدولة القائمة بالإدارة الاستمرار في إحالة المعلومات إلى الأمين العام على النحو المطلوب بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة؛
- ١١ - **تدعو** جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة العمل على إيجاد إطار يكفل تقدم الإقليم سلميا نحو عملية تقرير للمصير تكون فيها جميع الخيارات مفتوحة وتصون حقوق جميع قطاعات السكان، وفقا لنص وروح اتفاق نوميا الذي يقوم على مبدأ أن لسكان كاليديونيا الجديدة الحق في اختيار الطريقة التي يتحكمون بها في مصيرهم؛
- ١٢ - **تلاحظ** الجهود التي تبذلها السلطات الفرنسية لتسوية مسألة تسجيل الناخبين عن طريق اعتماد تعديلات للدستور الفرنسي، في كونغرس البرلمان الفرنسي، في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧، تتيح لكاليديونيا الجديدة أن تقصر الأهلية للتصويت في الاقتراعات المحلية على الناخبين المسجلين في القوائم الانتخابية لعام ١٩٩٨ عند توقيع اتفاق نوميا، مما يكفل للسكان الكانك تمثيلا قويا؛
- ١٣ - **ترحب** بالتدابير التي اتخذت لتعزيز اقتصاد كاليديونيا الجديدة وتنويعه في جميع الميادين، وتشجع على اتخاذ مزيد من هذه التدابير وفقا لروح اتفاقي ماتينيون ونوميا؛
- ١٤ - **ترحب أيضا** بما توليه الأطراف في اتفاقي ماتينيون ونوميا من أهمية لإحراز مزيد من التقدم في مجالات الإسكان والعمالة والتدريب والتعليم والرعاية الصحية في كاليديونيا الجديدة؛
- ١٥ - **تلاحظ** الزيادة في المساعدة المالية المقدمة من حكومة فرنسا إلى الإقليم، والتي بلغت ٩١٠ ملايين يورو في عام ٢٠٠٥ من أجل الصحة والتعليم ودفع مرتبات الموظفين العموميين وتمويل المشاريع الإنمائية؛
- ١٦ - **تعترف** بمساهمة المركز الثقافي الميلانيزي في حماية ثقافة الكانك الأصلية في كاليديونيا الجديدة؛
- ١٧ - **تلاحظ** المبادرات الإيجابية التي تهدف إلى حماية البيئة الطبيعية في كاليديونيا الجديدة، وبخاصة عملية "زونيكو" التي ترمي إلى رسم خرائط للموارد البحرية داخل المنطقة الاقتصادية لكاليديونيا الجديدة وإلى تقييم تلك الموارد؛

- ١٨ - **ترحب** بإقامة شكل جديد من أشكال التعاون فيما بين أستراليا وفرنسا ونيوزيلندا من حيث مراقبة مناطق صيد الأسماك، وفقا للطلبات التي أعربت عنها فرنسا أثناء انعقاد مؤتمر القمة لفرنسا وأوقيانوسيا في تموز/يوليه ٢٠٠٣ وحزيران/يونيه ٢٠٠٦؛
- ١٩ - **تعترف** بالصلات الوثيقة بين كاليدونيا الجديدة وشعوب جنوب المحيط الهادئ، وبالإجراءات الإيجابية التي تتخذها السلطات الفرنسية والإقليمية لتيسير توطيد تلك الصلات، بما في ذلك توثيق العلاقات مع البلدان الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ؛
- ٢٠ - **ترحب**، في هذا الصدد، بحصول كاليدونيا الجديدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، في مؤتمر القمة السابع والثلاثين لمنتدى جزر المحيط الهادئ المعقود في فيجي، على مركز العضو المنتسب في منتدى جزر المحيط الهادئ، الأمر الذي منح الإقليم الحق في المشاركة في مناقشات المنتدى؛
- ٢١ - **ترحب أيضا** بالزيارات المتواصلة الرفيعة المستوى إلى كاليدونيا الجديدة التي تقوم بها وفود من بلدان منطقة المحيط الهادئ، وبالزيارات الرفيعة المستوى التي تقوم بها وفود من كاليدونيا الجديدة إلى البلدان الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ؛
- ٢٢ - **ترحب كذلك** بموقف التعاون الذي تتخذه الدول والأقاليم الأخرى في المنطقة تجاه كاليدونيا الجديدة وتجاه طموحاتها الاقتصادية والسياسية وزيادة مشاركتها في الشؤون الإقليمية والدولية؛
- ٢٣ - **تشير** إلى إقرار قادة منتدى جزر المحيط الهادئ لتقرير اللجنة الوزارية للمنتدى المعنية بكاليدونيا الجديدة، وذلك في مؤتمر القمة السادس والثلاثين للمنتدى الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ في بابوا غينيا الجديدة، وإلى استمرار قيام اللجنة الوزارية للمنتدى بدورها في رصد التطورات في الإقليم وفي تشجيع توثيق المشاركة الإقليمية؛
- ٢٤ - **تقرر** أن تبقى العملية الجارية في كاليدونيا الجديدة، نتيجة توقيع اتفاق نومييا، قيد النظر المستمر؛
- ٢٥ - **تطلب** إلى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تواصل النظر في مسألة إقليم كاليدونيا الجديدة غير المتمتع بالحكم الذاتي وأن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين تقريرا في هذا الشأن.

الجلسة العامة ٧٥

١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧